



DIN A5

DIN A4

IN A5

DIN A4



سنة في بيان حكم اهل الآخرة

العلم في بيان حكم اهل الآخرة وقد دللنا على صحة هذه الحجة في مراتب كثيرة من كتبنا ولولا ان هذا الجواب
 عن المسائل الواردة لا يتحقق بذلك لذكرناه وما توخينا الا بالاهلية توكلت واليه نيب
 برحمتنا ونعم الوكيل وملازمة خبره من بريته محمد وال كطاهرين من غيرة وسلم كزائنات مسائل
 البطرية ولها الحمد ولهم فرغ من نسخها في ذي القعدة من سنة اربع و سبعين وخمس مائة وكذا بقا
 اليه سبحة **سنة في بيان حكم اهل الآخرة** قال لم تفرغ من نسخها في ذي القعدة من سنة اربع و سبعين وخمس مائة وكذا بقا
 بيان حكم اهل الآخرة في معارفهم وافعالهم وانا ذاكر من ذلك جديديهم **علم** ان اهل الآخرة
 ثلثة احوال حال ثواب وحال عقاب وحال اخرى للممسيب ونعمهم في هذه الاحوال
 الثلثة سقوط التكليف عنهم وان معارفهم فريدة وانهم يملكون في الامتناع من المعصية وان كان
 مخالفا رين لا فاعلم مؤثرين لما ونداهو الصحيح دون غائب اليه من خالف في هذه الحجة
 والذي يدل على سقوط التكليف عن اهل الثواب منهم فهو ان الثواب من شرط حقيقة ان
 يكون فاعلم غير ثواب ولا سقوط ومقارنته التكليف للمساخير خرج فقه التي لا بد
 ان يكون عليها فان قيل فبما ان هذا هو في اهل الجنة الذين هم متابون فمن اين روال
 التكليف عن اهل النار وعلم اهل الموقف قلنا الجواب الصحيح عن هذا السؤال اننا اذا علمنا
 روال التكليف عن اهل الجنة بالطريقة التي ذكرناه علمنا ان رواله عن اهل العقاب واهل
 الموقف بالاجماع لان احد من الآخرة لا تفصل بين روال اهل الآخرة في كيفية
 روال التكليف وهذا الوجه ادى الى ما مضى في الكتب من اهل الآخرة بين ثواب وعقاب
 او مسائل يجاب ولها ان مكلفين لبا ان تغير احوال اهل العقاب الى الثواب وروا
 اهل الثواب الى العقاب وان يوردون المؤمنين حال في الثواب بمنزلة الجنان في

منزل

منزل في ثوابه واما قلنا انه اولى منه لان العقل لا يمنع ما ذكره من تغير احوال اهل الآخرة
 في الثواب والعقاب وان منع من ذلك سمع او جاع قول عليه في المنع منه ولا نقول
 مجورا وليس لاحد ان يقول كيف يكون اهل الآخرة مكلفين وليس لهم دواعي تردده
 واشبه لانه حل عليهم والتكليف انما يحسن قولنا للثواب والثواب لا يتحقق مع توفر
 الدواعي وتمنع دخول اشبهه فالجواب عن هذه شبهة انه غير متمنع دخول السنة
 على الآخرة فيصير ان يكلفوا لانهم في معانيهم تلك الاحوال والآيات مخزون مجرمي
 ش به المعجزات لعظمة الانبياء عليهم السلام في انه مكلف ويجوز دخول شبهة عليه بما
 الذي يدل على ان اهل الآخرة لا به ان يكون عارفين بالهتاء وروا انه لو ان ثواب
 متى لم يعرفه لم يسمع منه معذرة كون الثواب ثوابا واصل اليه على الوجه الذي يتحقق
 وانه رايهم غير منقطع وادالك انت هذه المعارف واجبه فما لانتم هذه المعرفة لا يخرج من
 اليقين واكمل العقل وغيره لا بد من حصوله واما قلنا بوجوب حصول هذه المعارف لان
 متى لم يعرف ان الثواب واصل اليه على سبيل الاجراء عما نعه من لطف لم يعلموا انه
 وفي حقه ووفى له بما عرض له من التكليف شيئا ولا يكون الثواب ثوابا متحققا الى
 العلم بقصد فاعلم الى تعظيم به والعلم بالقصد يقتضي العلم بالقصد والعلم به وام الثواب
 بغير زائده في لذة الثواب واما في التكدير والتعويض يجوز ان يقطعه ومعلوم انه لا يتم
 العلم به وانه لمد بعد المعرفة بالهتاء والقول في العقاب يقرب من القول في الثواب
 لا يوجب ان يعرف ان لا لآل اوصاله اليه على سبيل العقاب فيعلم انها مستحقة ووافقه
 على وجه محسن ويعلم قد تعامل الى استحقاق بها كل قلنا في باب الثواب والعقاب

الى تعليم به ويعلم ايضا دواءه فيكون ذلك زايده في ابله ولا امر به وهذا الحق لا يتم الا
 بالمعرفة بالله فقال واحدنا يعجب حواسنا قال قيل نعم اين انت اهل الموقف فيحسان
 يكون عارفين بالله يقال ليس تخدعهم ما ذكرتموه في اهل الثواب والحق يقال اهل
 الموقف يجري مجرى اهل الثواب والحق يقال في وجوب المعرفة بالله تعالى لان الله يريده
 كما في المصيبة وليس هو والموقف في حصول اسره درو الغلظة لاهل الثواب واللام دأ
 لاهل العقاب فلهذا من ان يعرف الله عز وجل يعلم ما ذكرناه ولان الله لا يفتقر الى ما
 والى افعال واقعة على وجه الحكم ولا يجوز ان يعرفه وهو على الاوجه من احسن
 والحكمة لا بعد معرفة بالله فقال واحدنا الى متى لم يعرفه عز وجل فيها خلق ما ينبغي عليه
 من وجه الحكم واذا اوجب في اهل الآخرة ان يكونوا عارفين بالله نعم لم يحل ما لم في هذه
 المعرفة من وجوه اما ان يكونوا مكشفين لها مستهدين عليها او يكونوا مخلصين لها
 والى انظر المولد لها او يكونوا مضطرين اليها او الى انظر المولد لها ولا يجوز ان يكونوا
 لهذه المعرفة لان ذلك يقتضي كونهم مكلفين وقد بينا انهم غير مكلفين ولا يجوز ان
 يكونوا مكشفين لها على سبيل التذكر كما يفعل المفسدة من نوره عند انتباهه في انفسه عقدا
 لكان عليه ان لا يكون علوما لاجل التذكر وهذا ان الله لا يخرج من
 من جهة التكليف لانهم وان كانوا عند التذكر لا بد ان يفتقدوا عقدا التي تفرع عنها
 واستترة من عقولهم ويجوز دفعها فيها علمه فلهذا ان يكلفوا دفعها وتعلمها ما يكلف
 ثابت ايضا على انه الوجه على ان الله لا يوجب ان عارفا بالله تعالى في دار الدنيا
 فاما من لم يكن عارفا فلهذا يتاخر منه فان قيل هو كذا الذين في نوني الدنيا لا تعرفون الله

يعرفونه في الآخرة ضرورة قلنا بالاجماع تعلم ضرورة ان معارف اهل الآخرة تسبوا
 في طريقها غير مختلفة ولا يجوز ان يكون ملتجئين الى المعرفة ولا الى انظر المولد للمعرفة
 لان الالهي والافعال القلوب لا تصح الى منه ثم لان المطع على انفسهم ولا يلزم ان يكون
 تعلمها في العلم الا مع تقدم معرفتهم به وبالله لانه انما يتحقق الى الفعل بان يعلم بانهم متى
 ما ولو العادل عنه فمهم منه وذلك يقتضي كونهم عارفين به نعم وبفاته على ان الجاهل الى
 المعرفة ايضا لا تصح لانه انما يلجى الى الاعتقاد است مخصوصه بان يعلم الملبى انه يفتقر
 راسم غيرا واكرنا في ذلك ان يقع في هذا الملبى تلك الاعتقاد است فما الذي يقتضي
 كونه علما ومعارف ولا وجه يقتضي ذلك في الوجوه المذكورة التي تفرع عنها عقدا
 ولا يجوز ان يكون يقال حفظهم الى انظر المولد للمعرفة لان ذلك حساب مجري
 الذي لا فائدة منه لان الغرض هو المعرفة والافعال التي بها ينشأ عن الاضطرار اليها
 على في انظر مشقة وكلفه وذلك بوجه اهل الثواب في الآخرة واذا اوجب في معرفة
 اهل الثواب منهم الاضطرار وجب ذلك في معارفهم في الوجوه الذي بيناه فان قيل
 ولو على ان في مقدوره تعالى يفعل في غيره فتكون ذلك التوزيع على ان كل كلام
 مبنى على ان ذلك مقدور وغير متسبغ قلنا لا بد من كون ذلك في مقدوره تعالى لانه لو لم
 يكن له مقدور وجب في فيما كس الاعتقاد است على خلافه ان يكون خافيه مقدور
 لانه لا يوصف تعما بالقدرة على علم يكون الا ما يقال على ان كان لا يوصف بالقدرة
 على علم يكون غيره على لا يوجب ان يكون حيل المعلوم من الاعتقاد است خافيه مقدور
 يقتضي ان يكون غيره في المجددين اقد منه والحل على ان القدرة لا تافد على قدر

١٥٠

أو تكيف أو بالي على ما أخبرناه وبأن يفسر والى خلفه على ما قاله أبو الهذيل لا يجوز أن
 يكونوا مكلفين لما تقدم ذكره ولا مضطرين على ما قاله أبو الهذيل لأن اللفظ مقتضى اللزوم
 غير حال من بعض فكذلك يكون مضطراً ولأن المستطرف على حقيقته فيما بينه وبينه
 ويقسم من حال إلى حال باختياره أريد في لذاته وأدخل في نفسه وسوره وأما خبره
 في اللذات الواصلة في الحجة على الوجه لهما في الدنيا لم يبق بعد ذلك إلا أنهم ممنون
 إلى الانتفاع من القبح والآثار وقوعهم منهم ما ما ظن أبو الهذيل منهم حتى لم يكونوا مضطرين
 إلى فعلهم كانت عليهم فيما شققتهم من حيث تكلفوا الأفعال وورد أن قوله بذلك
 ادعى إلى تكليف الثواب من الشهادة فقد بينا أن الذي يقضى الله ولو كان مضطراً
 لا محذورين وإن نيل المنة ما تنزه الله من باختياره وإشادته الحمد لله وأقول
 لمنفعة ما لا المكلف في الأفعال فهي مرتفعة عنهم لأنهم يبالون ما يشتهون مع وجه المكلف
 فيه ولا نعت ولا نصب فإن قيل فمذايبهم كون أهل الثواب غير مضطرين فما قولك
 في أهل العقاب وأهل الموقف قلنا أما أهل العقاب فكونهم مضطرين لا فاعلم شهادة ما
 في إبلاهم والآخر أربهم لأنهم إذا لم يكتفوا مع كونهم مضطرين أن يذنبوا ما نزل بهم من الأمر
 كان ذلك أقوى لحسناتهم وأريد في عمومهم وأما أهل الموقف قلنا لا جامع يعلم أن فعل
 كما فعل أهل الجنة وأهل الكبر لا أن أحد لم يفرق بين الجميع فإني قيل إذا علم أنهم
 يعمدون إلى أن يفعل القبح فقد شتم ذلك كونهم مضطرين لا فاعلم على بعض الوجوه
 أنها يجوزون إلى أن يفعلوا نفسهم فاحسنه فالأحاد إنما يكون فيها لا يفعلونه ما ما يفعلونه
 فمنهم فيه مجزون لأنهم يورثون فعله على غيره ويتعلق من حال إلى آخرى بعد ألا يكون

صلى الله عليه وسلم
الحمد لله

يكون في الدنيا لم يبق شيء من القبح وليس يمنع ان يكون المجد من وجهه مخيراً من آخره وبعده
آخر لان من الجا ويسب الى مخالفة مكانه بعينه هو مخير في الجهت المختلفة والحق
المتغيره فالتغير ثابت وان كان على من بعض الوجوه وليس يجب ان يتقدم
عم ولا حصره في حيث انهم لا تعلقوا بغير لانهم مستغنون عنه باحسن منه فلهذا
ولا حصره في الالهي والى نفاذه بغير

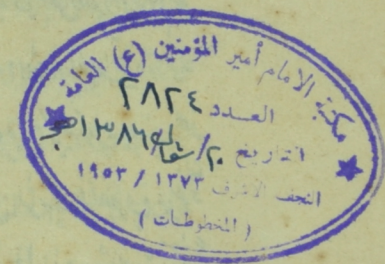
وبنده حجة كافية لمن طلع عليها

والله الموفق للصواب

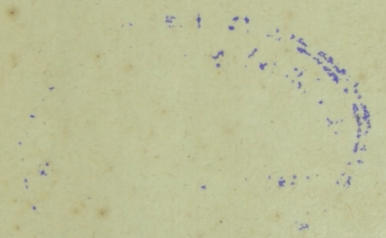
تم بكون الملك

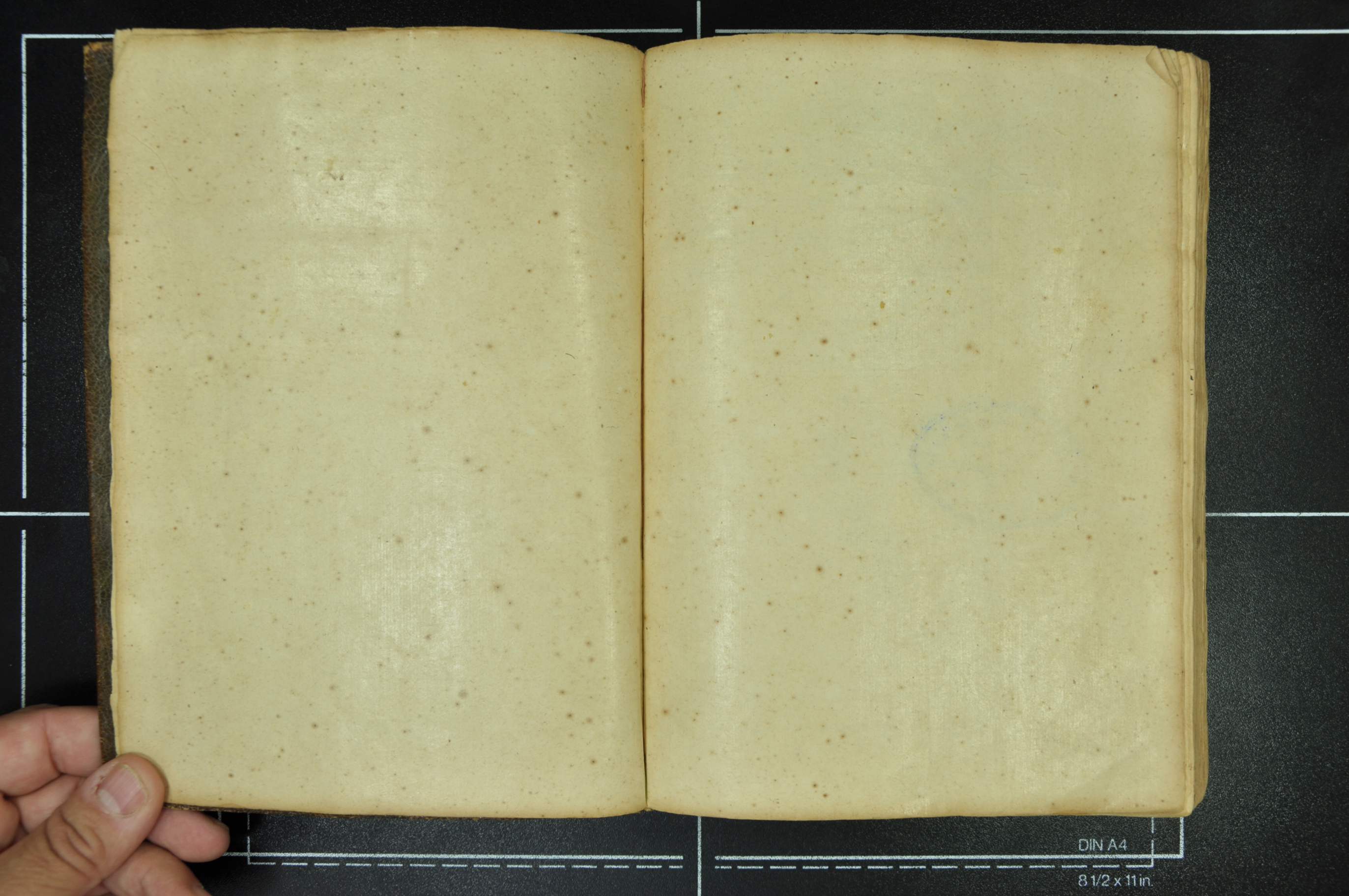
الرواب

مكرر



Handwritten signature or scribble in blue ink.





DIN A4

8 1/2 x 11 in.



DIN A4

8 1/2 x 11 in.



DIN A4

8 1/2 x 11 in.